

## إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق وتداعياتها اجتماعيا

ا.م.د. سداد مولود سبع

كلية العلوم السياسية /  
جامعة بغداد  
sudad.mawlud@cis.  
uobaghdad.edu.iq

<https://doi.org/10.61884/hjs.v13i52.547>

### ملخص :

يعالج البحث موضوع غاية في الاهمية ليس على مستوى العراق فحسب بل على مستوى المنطقة عربيا واقليميا الا وهي ظاهرة تنامي المخدرات، والتي بدأت اشكالية هذه الظاهرة في العراق بعد التغيير السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، والذي تحول العراق من بلد شبه خالي من المخدرات الى أحد البلدان التي ينتشر بها التعاطي والادمان، الى جانب تحوله الى ممر الى تصدير المخدرات اقليميا. دواعي البحث في المخدرات عديدة ومتشابكة اذا لا يمكن دراسة تداعياتها ضمن اطار التأثير المحدد وذلك لكون امتدادات التأثير مترابطة تتوزع في الاطار الامني والاقتصادي والصحي والاجتماعي والنفسي، وهذا ما يفسر الجهات الرسمية المتعددة التي اوكل اليها مكافحة المخدرات في العراق عام ٢٠١٧، لكن يبقى الجانب الاجتماعي البوابة الرئيسية لانتشار المخدرات في العراق، وهذا ما سنحاول البحث فيه.

الكلمات المفتاحية: العراق، المخدرات، التأثيرات الاجتماعية.

# **The Spread of the Drug Phenomenon in Iraq and Its Social Implications**

Prof. Dr. Sudad Mawlood Sabe

College of Political Science / University of Baghdad

sudad.mawlud@cis.uobaghdad.edu.iq

## **ABSTRACT:**

This research addresses a highly significant issue, not only within Iraq but also at the regional and Arab levels: the phenomenon of drug proliferation. The problem of drug abuse in Iraq began after the political change in 2003, when Iraq transitioned from a country nearly free of drugs to one where drug use and addiction have spread, in addition to becoming a key transit point for drug trafficking in the region. The factors contributing to the spread of drugs in Iraq are numerous and complex, and their impacts cannot be confined to a single framework, as they are interrelated across security, economic, health, social, and psychological domains. This interconnectedness explains the involvement of multiple official agencies tasked with combating drugs in Iraq since 2017. However, the social aspect remains the primary gateway for the spread of drugs in Iraq, which is the focus of this study.

**KEYWORDS:** Iraqi drugs, social influences

## المقدمة:

تعد ظاهرة تنامي المخدرات في العراق أحد أهم مهددات الأمن الوطني والمجتمعي في العراق بسبب طبيعة التأثيرات التي تتركها تلك المواد على المتعاطين فضلا عن السلوكيات المنحرفة التي تترتب عنها وعن من يروجها داخل المجتمع وبالتالي فهي تؤثر على القيم المجتمعية والسلوكيات الاجتماعية، مما تفرض واقعا اجتماعيا مختلف وشاذ ومريض داخل المجتمعات التي تنتشر بها تعاطي المخدرات.

والعراق شهد تنامي وإنتشار سريع لظاهرة المخدرات والتي بدأت تزداد وبدا التصريح عن وجودها بعد العام ٢٠٠٣، وازدادت بشكل ملحوظ بعد العام ٢٠١٤ بسبب الوضع الأمني في العراق وتراجعها في بعض المناطق، ونظرا للعلاقة المفصلية بين الارهاب وانتشار الجريمة المنظمة، فكان لا بد أن تزداد وتيرة الاتجار بالمخدرات كأحد اوجه الجريمة المنظمة.

أدى إنتشار المخدرات إلى ارتفاع متعاطيها بالضرورة واتساع نطاق المتاجرين بها، وهو ما شكل خطرا لا يهدد الامن الوطني العراقي لكونه احد اخطر مظاهر الجريمة المنظمة، بل لكونه يهدد البنية والقيم الاجتماعية وسلوكيات الافراد فيها، لاسيما وإن الفئة المستهدفة بالتعاطي هم من الشباب والمراهقين، وبالتالي فان الأزمة تصبح أزمة اجتماعية تهدد مستقبل المجتمع العراقي.

ويحاول البحث في الهدف والأسباب الكامنة وراء انتشار المخدرات والتداعيات المتعددة والمتراطة على ازدياد عدد المتعاطين على المجتمع العراقي.

لذلك فإن البحث ينطلق من إشكالية أساسية مفادها: إن استمرار وازدياد إنتشار ظاهرة المخدرات بالعراق سوف يزيد من المشاكل الاجتماعية في العراق وعلى أكثر من مجال بسبب زيادة عدد المتعاطين وما يتركه هؤلاء من مشكلات اجتماعية وأمنية واقتصادية تهدد الأمن المجتمعي والأمن الوطني العراقي بالمحصلة، ولحل تلك المشكلة من الضروري البحث في الدلالة الاصطلاحية لمعنى المخدرات وأنوعها؟، وأسباب إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق؟، وما هي التداعيات المترتبة عن انتشار المخدرات داخل المجتمع العراقي وسبل مواجهتها؟

ولحل تلك الإشكالية يفترض البحث فرضية مفادها: إن استمرار إنتشار المخدرات داخل المجتمع العراقي سوف تزداد معه مهددات الامن المجتمعي والاستقرار الاجتماعي والعكس هو الصحيح.

وعلى سنقسم البحث إلى المطالب التالية: الأول يتضمن مفهوم وأنواع المخدرات والمطلب الثاني يتناول أسباب إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق والمطلب الثالث يتناول تداعيات تنامي ظاهرة المخدرات في العراق ووسائل مكافحتها.

### المطلب الاول: مفهوم المخدرات وانواعها

البحث في مشكلة المخدرات يبدو للعديد مجتزأ إن لم يسبق بمفهوم المخدرات وتحديد أنواعها لكن نرسم خارطة طريق للمشكلة البحثية المراد حلها، والتي تقودنا بالضرورة الى أهمية البحث في المشكلة وإيجاد حل لها.

#### أولاً: معنى المخدرات

تعرف المخدرات لغويا بأنها الفتور والكسل والسكر التي تعتري متعاطي المخدرات نظرا لتعطل الجسم عن وظائفه وتعطل الاحساس والشعور<sup>(١)</sup>.

اما اصطلاحا فإنها تعرف بمجموعة من العقاقير المؤثرة على النشاط الذهني والحركي والحالة النفسية لمتعاطيها من خلال تنشيط الجهاز العصبي المركزي أو العمل على تثبيط نشاطه عبر تسببه بالهلوسة أو عدم الاتزان العقلي والذهني، والتي تؤدي الى الإدمان الذي يتسبب بالعديد من المشكلات الصحية العامة والمشكلات الاجتماعية التي تخل بالمنظومة القيمية الاجتماعية<sup>(٢)</sup>، كما عرفت المخدرات بأنها كل مادة طبيعية أو مستحضرة في حال استخدمت لغير الأغراض الطبية أو الصناعية المتفق عليها علميا فهي تؤدي إلى فقدان كلي أو جزئي للإدراك العقلي بصفة مؤقتة ودرجة فقد الكلي أو الجزئي تكون بحسب نوع المخدر والكمية التي يتعاطاها المدمن، ويؤدي الإعتياد على تناول هذه المواد إلى الإضرار بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد، وتعرف كذلك بأنها تلك المواد التي تؤدي بالمتعاطي إلى السلوك الجانح عن الطبيعة<sup>(٣)</sup>.

كما حدد مفهوم المخدرات بأنه مادة كيميائية تسبب الألم،

(١) ابن منظور، لسان العرب، اداب الحوزة، المجلد الرابع، (ايران: ١٩٨٤)، ص ٢٣٠.

(٢) اسيل عبد الامير عبد علي، المسؤولية الجزائية المترتبة على تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٣، (مركز حمورابي للدراسات، العراق: خريف ٢٠٢٢)، ص ١٣

(٣) امين مخفوظي، البئية الاسرية وعلاقتها بتعاطي المخدرات لدى المراهقين: دراسة ميدانية تحليلية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٣، (مركز حمورابي للدراسات، العراق: خريف ٢٠٢٢)، ص ١٤٨.

والشعور بغياب الوعي بسبب الإحساس بالنعاس والنوم المصحوب بتسكين الذي يجعل الجسم والعقل مخدراً، والمخدرات تؤدي الى خروج الشخص عن معايير وقيم القواعد القواعد الطبيعية لسلوك الفرد السوي الذي يحدده المجتمع ، وهو ما يشكل خطراً على وحدة وأمن المجتمع ويخلل بتنمية الاجتماعية لأي مجتمع، بسبب الآثار المترتبة على تراجع عطاء الفرد داخل المجتمع<sup>(٤)</sup>، كما ذهب فريق آخر إلى تحديد مصطلح المخدرات الى كل مادة سواء كانت طبيعية أو مصنعة إذ ما استخدمت خارج إطار الأغراض الطبية والصناعية الموجهة فإنها تؤدي إلى حالة التعود والادمان الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد، كذلك عرفت بأنها مجموعة من العقاقير التي تسبب بالإدمان وتؤدي إلى تسمم الجهاز العصبي سواء كانت تلك المواد كيميائية أو طبيعية<sup>(٥)</sup>.

وهناك من عرفها مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها إما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي أو بإبطاء نشاطه أو لتسببها الهلوسة والتخيلات، مما تسبب الإدمان ومشاكل ذات ابعاد صحية ومشكلات اجتماعية<sup>(٦)</sup>. وبذات الإتجاه ذهب البعض لتحديد مصطلح المخدرات بأنه مجموعة من المواد الطبيعية والكيميائية تستخدم على شكل عقار يترك تأثيراته السلبية على المخ او الاعصاب<sup>(٧)</sup>.

ونظراً لإرتباط المخدرات وتعاطيها بالكسل والخدر العقلي والبدني فمن الضروري التعرّيج على مفهوم المخدرات في الفقه الشرعي لكون له موقف وراي شرعي ازاء تعاطي المخدرات، والتي حددها عددا من فقهاء الشرع بانها كل مادة مسكرة سواء كانت طبيعية أو مستحضرة كيميائياً ترمي إلى أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً وتعاطيها يفضي الى الإدمان مما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي والنفسي، مما تسبب بضرر الفرد والمجتمع<sup>(٨)</sup>.

والى ذلك جاء الفقه العراقي ليحددها مجموعة من المواد المسببة

(٤) عدنان مصطفى ياسين  
مشكلة المخدرات وأثرها في الامن  
الإنساني للمجتمع العراقي،  
مجلة حوار الفكر، العدد ١٨،  
(المعهد العراقي للحوار، العراق:  
حزيران/٢٠٢٣)، ص ١٧.

(٥) ياسر خالد وهيب،  
السياسات الوقائية للحد من  
انتشار المخدرات في العراق  
بعد العام ٢٠٠٣، رسالة  
ماجستير(غير منشورة)، (كلية  
العلوم السياسية، جامعة  
النهريين/٢٠٢٣)، ص ٢٢.

(٦) محمد علي حسين أحمد  
الطائي، الأحكام الخاصة  
بالمخدرات، وقائع بحوث المؤتمر  
العلمي الموسوم (أخطار  
وتحديات انتشار المخدرات  
والمؤثرات العقلية)، المجلد  
الثاني، (مؤسسة دار الصادق  
الثقافية، بابل، العراق: ٢٠٢٤)،  
ص ٢٤٤.

(٧) ضفاف كامل كاظم ، ظاهرة  
المخدرات في العراق وأثرها على  
الأمن الوطني العراقي، مجلة  
كلية القانون والعلوم السياسية  
، العدد ١٣ ، (كلية القانون  
والسياسية، الجامعة العراقية:  
٢٠٢٢)، ص ٦٧.

(٨) اسيل عبد الامير عبد علي،  
مصدر سبق ذكره، ص ١٣

للإدمان عند تناولها من قبل المتعاطين والمؤدية إلى صدور أفعال وسلوكيات مؤذية للنفس البشرية تصدر من المتعاطي وتؤدي الشخص المدمن والاشخاص الآخرين، مما تسبب الضرر بالفرد والمجتمع، لذا يحضر تصنيع أو زراعة تلك المواد المخدرة بدون تراخيص قانونية<sup>(٩)</sup> أما المشرع العراقي فقد عرف المخدرات وفقا لقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني والثالث والرابع الملحقة بالقانون وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ المعدل<sup>(١٠)</sup>.

(٩) ياسر خالد وهيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(١٠) المادة ١ : أولا، قانون المخدرات، رقم ٥٠، لسنة ٢٠١٧.

جاءت اللجنة الدولية المعنية بالمخدرات التابعة للأمم المتحدة بأنها كل مادة خام أو مستحضر تحتوي على عناصر منومة أو مسكنة في حال استعمالها لغير الأغراض الطبية أو الصناعية تؤدي إلى حالة الإدمان الأمر الذي يسبب الضرر بالفرد والمجتمع<sup>(١١)</sup>.

(١١) عيشة علة، استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة توافقا مع تحديات جائحة COVID-١٩ من وجهة نظر المدراء والمدرسين ومستشاري التربية (دراسة ميدانية)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٣، (مركز حمورابي للدراسات، العراق: خريف/٢٠٢٢)، ص ٥٥.

يرافق مفهوم المخدرات مفهوم التعاطي والإدمان كون استمرار تناول المخدرات يفضي إلى أن يصبح الشخص متعاطي/ مدمن والتي يقصد بها الاستخدام المتكرر والمزمن للمخدرات للحد الذي يؤدي إلى تسمم جسم الانسان المتعاطي والمدمن، ويتحول الانسان إلى مدمن عندما يمر بالمراحل التالية: (مرحلة التجربة - مرحلة التعاطي القصدي- مرحلة الإدمان - مرحلة الاحتراق) فالشخص يبدأ بتجربة المادة المخدرة بهدف التباهي أو الفضول، ثم يتحول الى البحث القصدي عن المادة المخدرة ومحاولة الحصول عليها بأي شكل، تليها مرحلة المواظبة على تعاطي المخدرات بشكل مستمر، ليصل الى مرحلة الاخيرة وهي التعاطي المستمر والذي يتحول حينها إلى الإدمان<sup>(١٢)</sup>، وهنا يفقد الانسان السيطرة على نفسه ويسعى للحصول على المخدرات بأي شكل من الأشكال، وهنا أحد مراحل الخطورة بالشخص المدمن لكون سعيه للحصول على المخدرات ستدفعه لسلوك سلوك غير متوازن وعدواني وعنيف داخل المجتمع وهي أحد أكثر الآثار خطورة على المجتمع الذي تنتشر به المخدرات.

(١٢) عدنان مصطفى ياسين، مشكلة المخدرات وأثرها في الأمن الإنساني للمجتمع العراقي، مجلة حوار الفكر، العدد ١٨، (المعهد العراقي للحوار، العراق: حزيران/٢٠٢٣)، ص ١٧.

## ثانياً: أنواع المخدرات.

تنقسم المخدرات على أنواع متعددة، إلا أن أهم التصنيفات جاءت لتقسّمها على قسمين فالفريق الأول يصنفها حسب تأثيراتها على الشخص المتعاطي، والبعض الآخر يقسمها استناداً إلى مصدرها.

١. استناداً إلى تأثيرها: على الرغم من تصنيف منظمة الصحة العالمية المخدرات إلى ما يقرب ٥٠٠ مادة مخدرة إلا أن البحث في أنواعها ضروري لتحديد الأنواع الأكثر شيوعاً واستخداماً وتأثيراً في المتعاطي، وأقدم أنواع التصنيفات تلك التي قدمها الصيدلي الألماني lewin Phantastica الذي جعل مبدأ تأثير المخدرات هو أساساً للتصنيف، والذي قسمها إلى خمسة أنواع أساسية، وهي<sup>(١٣)</sup>:

(١٣) عذراء اسماعيل زيدان، وديلم كاظم سهيل، ولمياء عدنان عبد، الجامعة ودورها في الحد من تعاطي المخدرات وتأثيرها على المدمنين أسباب وحلول ومعالجات، المؤتمر العلمي الموسوم (أخطار وتحديات انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية)، المجلد الأول، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق: ٢٠٢٤، ص ٥٥

- المغبطات أو المبهجات
- المهلوسات
- المسكرات وتشمل كل ما يؤدي إلى السكر والكحول.
- الإيثار وتشمل كل ما يؤدي إلى النعاس.
- المثيرات وتشمل كل ما يثير الجهاز العصبي مثل القهوة.

إلى جانب هذه الأنواع هناك تصنيف آخر يعتمد أيضاً على التأثير في المتعاطي وهي<sup>(١٤)</sup>:

- المهبطات أو المسكنات: تصنف إلى المنومات والمهدئات
- المنشطات التي تعرف بالأمفيتامين، الباربيتوريك
- المهلوسات
- الميسكالين.

٢- استناداً إلى لون المادة المخدرة: وصنفت هنا المخدرات إلى نوعين<sup>(١٥)</sup>:

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.

المخدرات البيضاء: مثل المورفين والهروين والكوكايين .  
المخدرات السوداء: مثل الأفيون، وإن كان هذا التصنيف لم يلقى اتفاقاً عليه بسبب تآثر لون المادة المخدرة بدرجة نقائها ومناطق إنتاجها.

### ٣- استنادا الى منشأ المادة المخدرة: وتقسم الى نوعين<sup>(١٦)</sup>:

- **المخدرات النباتية الطبيعية المنشأ:** مصدر هذا النوع هو النباتات المزروعة وتأثيرها يوازي المخدرات المصنعة عبر الاخلال بالعقل والادراك، وتتنوع طرق تعاطيها فأما ان تكون عن طريق الاستنشاق هذا فيما يخص مادة الحشيش، أو عن طريق التدخين أو المضغ مثل نبات القات أو عن طريق التدوق مثل نبات الخشخاش. وهذه الانواع ذات تأثير كبير على الجهاز العصبي للمدمن وحالته النفسية، ومن ابرز أنواع المخدرات الطبيعية هي:

(١٦) لمزيد من التفاصيل ، ينظر: ياسر خالد وهيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥-٢٧. كذلك ينظر: محمد حسين علوان، ظاهرة تعاطي المخدرات وسبل مواجهتها ، وقائع المؤتمر العلمي الموسوم ( أخطار وتحديات انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية) ، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦١.

- أ- الكوكايين: وهو أشهر انواع المخدرات يستخرج من نبات الكوكا.
- ب - الخشخاش: هو أخطر أنواع المخدرات الطبيعية ويستخرج من زهرة ذات مادة لزجة عند تعرضها للهواء يتغير لونها إلى البني المائل للسواد.

- ج - القات: نبات تتصف أوراقه باللون الأخضر يحتوي على مواد طبيعية مخدرة ذات مفعول كبير، تستخرج المادة المخدرة عن طريق مضغ الأوراق

- د- الماريكوانا (القنب الهندي) يعد من أشهر المخدرات المتداولة في العالم، تأثيره يدوم حوالي الـ ٩٠ دقيقة، يتم استخدامه بعد حصده على مراحل بالتجفيف والتعرض للحرارة والفرز للتعاطي الذي يأخذ شكلين لإستخدامه إما بلفه ومن ثم تدخينه أو مضغه

- **المخدرات ذات المنشأ الصناعي:** وهي المخدرات التي مصدرها المواد الكيميائية نتيجة تصنيعها في المختبرات والمصانع وتنتج من التفاعلات الكيميائية بين عناصر ومركبات كيميائية دون أن تدخل بها المخدرات الطبيعية، وصنعت لمعالجة بعض الأمراض، لكن بسبب المادة المخدرة فيها تم استخدامها لاغراض غير صحية كبديل للمخدرات الطبيعية التي تتسم بسهولة الحصول عليها وانخفاض اسعارها اذا ما قورنت بالمخدرات الطبيعية. وقد قسمت على عدة أنواع أهمها:

- أ- المنشطات تعمل على تنشيط الجهاز العصبي من خلال التنبيه



وتستخدم طبياً لعلاج بعض حالات الانهيار العصبي ، مثل الاميتامينات وستركنين وهو من الأدوية التي يمكن أن تؤثر على خلايا المخ وتسبب تشنجات إذا زاد الجرعة في الجسم ، والايس يجري تعاطيه بالإستنشاق بالأنف بعد سحقه وبالحقن بعد تحويله إلى سائل وكذلك بالتدخين

ب- المثبطات تعمل على تهدئة وتقليل نشاط الجهاز العصبي، وتؤدي إلى تهدئة المصاب وتنويمه في الغالب والافراط في استعمالها يؤدي إلى الإضطراب والإرتعاش والغثيان وهلوسة شديدة واضرار

**البنزوديازيبينات يطلق احيانا عليها (بنزوس) هي فئة من الأدوية ذات التأثير النفساني**

دماغية، وتقسم الى: الباربيتورات هي مجموعات تهبط الجهاز التنفسي العصبي المركزي وتستخدم كمهدئات ومنومات لعلاج حالات الأرق والتوتر، وكمخدر قصير المفعول، والمهدئات : تعمل

على تسكين وتهدئة الفرد من الإضطرابات العصبية والنفسية. والبنزوديازيبينات يطلق احيانا عليها (بنزوس) هي فئة من الأدوية ذات التأثير النفساني.

### المطلب الثاني: أسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العراق

يعود سبب إنتشار المخدرات بالعراق إلى أسباب عديدة ومعقدة ومتداخلة ومتربطة يصعب تحديدها بسبب واحد مما يجعل عملية الحد من هذه التجارة الرائجة على الرغم من الجهود الامنية التي تبذل من قبل المؤسسات الأمنية في محاولة الحد منها، إلا أن مشكلة المخدرات تعد من أخطر ظواهر الحياة الإجتماعية المعاصرة في العراق بسبب تاثيراته الكبيرة والمتمثلة بالخسائر البشرية والمادية.

لذا فإن تعاطم ومخاطر هذه المخدرات في العراق وتحديدا بعد العام ٢٠٠٣، يعود إلى الأزمات والحروب النزاعات المحلية البيئية، فضلا عن تردي الوضع الاقتصادي وازدياد حدة الفوارق الطبقيّة وتعرض بعض شرائح المجتمع وتحديداً فئة الفقراء، لأشكال مختلفة من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية مما جعلهم أرضاً خصبة للانحراف والإبتزاز،

يأتي هذا في ظل الظروف التي عانى منها العراق لسنوات سبقت العام ٢٠٠٣، والتي تزامنت مع حالة تدهور الوضع الأمني والاقتصادي بعد العام ٢٠٠٣ والتي أضرت بطبيعة البنى الإجتماعية والمنظومة القيمية وتراجع القيم والأعراف الإجتماعية وضعف القيم الحاكمة لإحترام القانون لصالح القيم والأعراف الطارئة والغريبة على المجتمع العراقي، فضلا عن إنتشار ظاهرة العنف المجتمعي وتزايد وتيرة الإرهاب المنظم؛ الذي ألقى بمجملته آثاره وتداعياته الواضحة على دور الأسرة وتراجع دورها فضلا عن تراجع الدور التربوي والقيمي للمؤسسة التعليمية، يأتي هذا بالتزامن مع إرتفاع نسبة البطالة والفقر والهجرة والتهمير و أزمة النزوح والتي شكلت بمجملها بيئة خصبة لإنتشار المخدرات في العراق<sup>(١٧)</sup>.

(١٧) عدنان مصطفى ياسين ،  
مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

وهذا ما يبرر بان مشكلة المخدرات من أخطر المشكلات الإجتماعية، والنفسية، والإقتصادية، وتحتل مكان الصدارة بين المشكلات الاجتماعية والصحية التي تهدد بنية المجتمع العراقي، ويأتي هذا في ظل بيئة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تعاني من مشكلات بنيوية وعقائدية تنعكس بشكل او باخر على الأفراد والمجتمع بالضرورة، ونظر لطبيعة الأزمات والحروب العديدة التي خاضها العراق قبل العام ٢٠٠٣، ومن ثم أزمة الإرهاب المنظم التي عانى منها العراق سبقه حالة الإنفلات الأمني عشية الإحتلال الأمريكي وما صاحبه من إنفلات أمني وصعوبة ضبط الحدود العراقية، الأمر الذي أوجد بيئة ملائمة لنشآت العصابات المنظمة ذات الإمتدادات الدولية والإقليمية، والتي كانت عصابات المتاجرة بالمخدرات في صدارة تلك المنظمات مستغلة هشاشة تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالمتاجرة بالمخدرات وانشغال الدولة بمحاربة الإرهابية والجماعات الإرهابية التي شكلت ناقوس خطر هدد كيان الدولة العراقية وتحديدًا بعد منتصف العام ٢٠١٤، لكن مع استعادة المبادرة من قبل الأجهزة الامنية ومحاولاتها للقضاء على الارهاب التي نجحت بشكل أو باخر بتقويض حدة الجماعات الارهابية وتحرير العديد من المناطق التي خضعت لتنظيم (داعش) الإرهابية مكن القوات الأمنية من تسليط الجهد الأمني لمحاربة الإتجار بالمخدرات

(١٨) محمد حسين علوان ،  
ظاهرة تعاطي المخدرات وسبل  
مواجهتها ، وقائع المؤتمر العلمي  
الموسوم ( أخطار وتحديات  
انتشار المخدرات والمؤثرات  
العقلية ) ، المجلد الثاني، مصدر  
سبق ذكره، ص١٥٨.

وملاحقة تجار ومروجوا والمتعاطين للمخدرات<sup>(١٨)</sup>.

إلا أن محاربة تجارة المخدرات ليس بالموضوع اليسير بل هي  
أزمة تهدد المجتمع الدولي ككل، لان تجارة المخدرات ارتبطت بتجارة  
الاسلحة والإتجار بالبشر، فضلا عن إرتباط نشاطها بمصادر تمويل  
الجماعات الإرهابية؛ وذلك لتطابق المصالح بين الطرفين من حيث

**أن محاربة تجارة المخدرات ليس  
بالموضوع اليسير بل هي أزمة  
تهدد المجتمع الدولي ككل، لان  
تجارة المخدرات ارتبطت بتجارة  
الاسلحة والإتجار بالبشر**

حاجة المتجارين بالمخدرات إلى الحماية وتأمين طرق  
نقل المخدرات، وبالمقابل حاجة الجماعات الإرهابية  
إلى تمويل ذاتها من جهة أخرى، لذا فقد شهدت منطقة  
الشرق الاوسط وشمال افريقيا قيام تحالف بين  
الطرفين، الأمر الذي أفرز تحديا كبير لدول المنطقة  
التي أصبحت امام تحدي مواجهة التهديد المزدوج

(١٩) عبد القادر دندن، خطر  
التحالف بين الإرهاب والجريمة  
المنظمة العلاقة بين التنظيمات  
المسلحة وشبكات الاتجار  
بالمخدرات شمال افريقيا نموذجا،  
مجلة سياسات عربية، العدد(٨)،  
(المركز العربي للابحاث ودراسة  
السياسات، الدوحة: نيسان/  
ابريل ٢٠١٤)، ص ١٥٨.

للجماعات الارهابية وتجار المخدرات<sup>(١٩)</sup>، يأتي هذا في ظل تداخل تجارة  
المخدرات مع مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي اسهمت  
في جعل الكثير من مناطق الشرق الأوسط بيئة خصبة تسمح بتجارة  
المخدرات وتداولها على مستوى واسع وخطير، والسبب الجوهرى في  
رواجها بالشرق الأوسط، بالإضافة الى السبب أعلاه فإن تجارة المخدرات  
لها وجهة أي بمعنى مصدر إنتاجها يتركز في الدول المتاخمة للحدود  
الشرقية للعراق وهذا الأمر يفسر إن العراق كان ممرا أو معبراً لتجارة  
المخدرات، وحاليا مستهلكا لها، لتمر تلك التجارة عبر العراق الى دول  
الوفرة المالية وتحديدا بلدان الخليج العربي<sup>(٢٠)</sup>.

(٢٠) ماجد حميد خضير تجارة  
المخدرات بين ذريعة التبرير  
وقصور الاجراءات والنصوص  
القانونية الرادعة: دراسة في ضوء  
المشتركات الاقليمية للعراق  
لمعالجة تحدي انتشار المخدرات،  
مجلة حوار الفكر، العدد ١٨،  
(المعهد العراقي للحوار، العراق:  
حزيران/٢٠٢٣)، ص ٣٣.

وفي السياق ذاته، فالى جانب الإرهاب المنظم وطبيعة البيئة  
الاقليمية والدولية المؤثرة بالداخل العراقي الذي شكل عامل ضغط  
في الحد من متابعة تجار المخدرات بذات الوتيرة في العديد من الاحيان،  
فان ما يعزز هذا الدور هو إشكالية ضبط الحدود العراقية مع دول  
الجوار، لاسيما و إن العراق يتشاطر دول الجوار بحدود جغرافية  
طويلة البعض منها يمتاز بتضاريس صعبة تسهل لتجار المخدرات  
والعصابات المنظمة العاملة في هذا المجال من العمل بحرية اكبر،  
والتي وجدت هذه العصابات الظروف المناسبة عشية اسقاط النظام

السابق، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة البلاد وغيضا النظر بشكل أو باخر عن قضية ضبط الحدود مع الدول المجاورة، لاسيما الدول التي تمتاز بكونها ممر ومروج ومصنع للمخدرات، الأمر الذي أوجد شبكة مكونه من مجموعة شبكات الفساد الإداري العاملة بالمناطق الحدودية، فضلا عن وجود المنافذ غير الرسمية والتي تسهل عملية مرور المخدرات عبر الأراضي العراقية، فعلى الرغم من الإجراءات المشددة والتنسيق الأمني المشترك بين بلدان الجوار حسب المصادر الرسمية العراقية، إلا إنه صعوبة ضبط الحدود لازالت أحد المشكلات الامنية التي تعيق عمل الحد من تجارة المخدرات في العراق والسبب في مرور أطنان من المخدرات الى العراق<sup>(٢١)</sup>.

ياتي هذا في ظل ضعف دور الأجهزة الرقابية وضعف النظام القانوني عن أداء دوره الحقيقي والحازم في هذا المجال، فعشية إسقاط النظام السابق وضعت سلطة الائتلاف عقبات امام تنفيذ قانون المخدرات السابق الذي كان يضع عقوبات صارمة إزاء التجار والمتعاطين والمروجين، بل وشرعت بأصدار قانون رقم (٧) في (٢٠٠٤/٦/١٠) والذي تم بموجبه استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة السجن، ولمرحلة زمنية محدودة ومشروطة بنوع الجريمة ومدى خطورتها الإجتماعية، وهو ما فتح الباب واسعا امام حرية التفسير، وصعوبة التطبيق، وعلى الرغم من إستدراك النظام السياسي العراقي لخطورة هذا القانون وتم إعادة تفعيل قانون رقم (٣) للإتجار بالمخدرات لسنة ١٩٦٥، والذي كان يطبق حكم الإعدام بهذا الشأن، إلا أن المشرع العراقي إشتراط لتطبيق حكم الإعدام أن يكون الغرض من الإتجار والتعامل بها؛ لغرض الأنشطة والأفعال الإجرامية المنصوص عليها في المادة (١٩٠) من قانون العقوبات العراقي، وحتى مع اصدار قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، إلا الأجهزة الرقابية المعنية بتطبيق العقوبات المنصوص عليها بالقانون لازالت تتمتع بدور ضعيف، لاسيما وأن وسائل تجار المخدرات أصبحت أكثر تطورا وحذرا من خلال إستغلال وسائل التواصل الاجتماعي للترويج وتجنيد المروجين لبضعائهم<sup>(٢٢)</sup>، على الرغم من الجهود الكبيرة

(٢١) المخدرات في العراق.. تجارة بالأطنان و«ضعف» في الإجراءات، قناة الحرية، ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤. متاح على الرابط: <https://www.alhurra.com/iraq/11/10/2024/>

(٢٢) ياسر خالد وهيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

والمستمرة التي تبذل من قبل الاجهزة الامنية لملاحقة ومتابعة سير تجارة المخدرات.

ونتيجة لتلك الظروف فإن العراق تحول من ممر للمخدرات الى مستهلك أيضا، وهنا كان على مروجي المخدرات جعل العراق سوقاً لترويج بضاعتهم وكانت الفئة المستهدفة لهم الشباب العراقي كعينة مناسبة للترويج للمخدرات داخل العراق، الذي تزامن مع ضعف الوعي المجتمعي وضعف الرادع الديني لدى الشباب المتعاطي، على الرغم من الحملات المنظمة التي بدأت تنظمها وزارة الداخلية عن طريق قسم التوجيه والعمليات النفسية للحد من تعاطي المخدرات فضلا عن دعوات رجال الدين مؤخرا لمحاربة انتشار تعاطي المخدرات المتنامية في العراق، إلا أن تلك المحاولات تتقاطع مع الظروف الاقتصادية والإجتماعية وانتشار ظاهرة البطالة، فضلا عن الإستخدام السيئ للإنترنت، الذي ساهم برفع عدد المتعاطين والترويج للمخدرات، إلى جانب تصاعد وتيرة

العنف داخل الأسر بسبب التراكمات الحاصلة نتيجة الحروب، والسلوك الجمعي، ومظاهر تقليد أصدقاء السوء وتأثير بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي والذي أفرز سلوكيات غير نمطية، جميعها أدت الى زيادة تعاطي المخدرات<sup>(٢٣)</sup>.

### المخدرات تعد تحدي يوزاي تحدي الارهاب فكلاهما يصبو الى تفتيت المجتمع العراقي والأضرار به

يأتي هذا في ظل مشكلة اخرى تعصف بالمجتمع العراقي إلا وهي انتشار البطالة لدى الشباب في العراق، وهي ذات الفئة الاكثر تعاطي للمخدرات في العراق، لذا فإن المخدرات تعد تحدي يوزاي تحدي الارهاب فكلاهما يصبو الى تفتيت المجتمع العراقي والأضرار به، فالمجتمع أمام تحدي متمثل بالتفكك الأسري، وانتشار مافيات الجريمة المنظمة، وتحالفها مع منظومة الفساد المستشري، والهدر الاقتصادي، وهذا ما جعلها أخطر المشكلات الإجتماعية، والنفسية، والإقتصادية، وهذا ما جعلها تحتل مكان الصدارة بين المشكلات الإجتماعية والصحية، ونظرا لكون الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأي مجتمع هي انعكاس على الأفراد، ونظرا لكون العراق مر بحروب كثيرة ألفت

(٢٣) فارس الخيام، أسباب أرقام قياسية.. الكريستال والكبتاغون يغزوان العراق، الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤/٨/٥. متاح على الرابط <https://www.aljazeera.net/٥/٨/٢٠٢٤/politics>

بظلالها على المواطن، ليأتي احتلال العراق في ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣ ليشكل انهياراً لبعض أجزاء نظامه الاجتماعي وسط حالة من الانفلات الأمني والتي اضحت الحدود العراقية متاحة لكافة أشكال العصابات ولعل في مقدمتها العصابات التي تتاجر بالمخدرات ونشطت في أجزاء كثيرة من العراق مستغلة هشاشة تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بمتاجرة المخدرات وانشغال الدولة باعادة بناء الدولة العراقية ومحاربة الجماعات الإرهابية بأشكالها كافة لاحقا، إلى جانب قلة فرص العمل لشباب وانتشار البطالة<sup>(٢٤)</sup>، الأمر الذي شكل ضغطاً نفسياً مضاعفاً على المجتمع بسبب الإرهاب والحروب، فضلاً عن الظروف الاجتماعية والإقتصادية غير المستقرة التي تواجه العراق بين الحين والآخر، والتي جعلت من من تعاطي المخدرات بين الشباب العراقي بيئة مناسبة، يأتي هذا في ظل ضعف تنفيذ الدلائل والمبادئ الإرشادية التنظيمية في السيطرة على بيع الأدوية، إذ أثبتت دراسة ميدانية إن العراق من بين دول غرب آسيا التي تنتشر بها أنماط مختلفة من المواد المخدرة والعقاقير واحد البلدان التي يكثر فيها إساءة استخدام المواد الأفيونية، وسوء استخدام الكحول وأدوية الوصفات الطبية والميثامفيتامين (الكريستال) وحبوب الكبتاكون الذي زاد إنتشارها في السنوات الأخيرة لاسيما في المحافظات الجنوبية، كما تم رصد خلال السنوات السابقة زيادة سريعة بمعدل استخدام المواد المتامفيتامينية (الكريستال) وحبوب الكبتاكون أو صفر واحد، فضلا عن زيادة في تعاطي مادة الحشيشة، الأمر الذي يلزم بوضع برامج وقائية وعلاجية، لاسيما في المناطق الموبوءة، وبسبب تلك الظروف التي تم ذكرها فقد شهد العراق إرتفاع ملحوظاً في مساحة وحجم المواد المخدرة، إذ سجلت معدلات عالية في نسبة تعاطي المواد الأفيونية خلال الأعوام القليلة الماضية<sup>(٢٥)</sup>.

(٢٤) محمد حسين علوان ،  
مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨-١٥٩

(٢٥) عدنان مصطفى ياسين ،  
مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

المنعطف الآخر والخطير لتنامي مخاطر المخدرات لا يكمن لوصولها لحدود قياسية في إرتفاع نسب التعاطي بين الشباب و إنتشار ظاهرة تجارتها بشكل واسع فحسب، بل اصبح الحصول عليها لا يدار في

المقاهي فقط، بل في المدارس مع ازدياد عدد المتعاطين من هذه الفئة العمرية والمؤشر من قبل الجهات الرسمية العراقية، إذ وصفت العديد من منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة المخدرات إن ارتفاع نسب تعاطي المخدرات بدأ يزداد بأعداد مقلقة تجاوزت حدود الـ ٤٠٪ بين فئة الشباب والتي حددتها ما بين ١٥-٣٥ سنة، في حين إن النسبة الأكبر المسجلة في مراكز معالجة الإدمان حددتها ما بين (١٧-٢٥) سنة، إلى ذلك فإن العديد من المقاهي تستخدم وسيلة لجذب الشباب للإدمان من خلال وضع المواد المخدرة في الأراكيل من دون طلب منهم، وهي أشبه «بالمصيدة» ولعل هذا أحد الأسباب المهمة التي تفسر الإرتفاع بعدد المتعاطين، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها مديرية مكافحة المخدرات والأجهزة الأمنية من ملاحقة تلك المقاهي، إلا أن تلك الجهود لا يوازي الأنتشار الواسع لتلك التجارة، فعلى سبيل المثال تعد محافظة الديوانية أحد المحافظات التي ينتشر بها تجارة المخدرات علما ان هذه المحافظة ضمن المحافظات التي تفتقر للموارد الطبيعية وترتفع بها نسبة الفقر بين سكانها، وهو ما جعلها بيئة مناسبة لأنتشار تجارة المخدرات وإرتفاع نسبة المتعاطين، وهذا ما أكد عليه محافظ الديوانية زهير الشعلان في تصريح له بتاريخ ٢٩ /تشرين الأول/ ٢٠٢٠، إلى إن «نسبة تعاطي المخدرات بين الشباب في المحافظة تجاوزت ٤٠ في المئة»<sup>(٦٦)</sup>، وهذه نسبة عالية إذ ما تم قياس باقي المتعاطين في باقي المحافظات العراقية.

كذلك حدد مكتب الأمم المتحدة العامل في العراق والمعني بالمخدرات والجريمة بأنه (أكثر المواد المخدرة إثارة للقلق الكريستال ميث) والذي بدأ العديد من العراقيين في تعاطيه، وأرجع فريق الأمم المتحدة إزداد حالات الإدمان إلى الظروف الإجتماعية في العراق وإرتفاع نسبة البطالة بين الشباب التي إزدادت سوءا بعد جائحة فيروس كورونا بسبب تراجع الدخل للفرد العراقي وقلت فرص العمل وربط التقرير الاممي بين إرتفاع نسبة البطالة لدى الشباب وبين زيادة الإدمان بشكل مباشر، وهذا ما أكد عليه مدير قسم شرطة البصرة الذي أكد إن ٩٧٪

(٢٦) أحمد السهيل ، المخدرات تفتك بالمجتمع العراقي وإجراءات الحكومة أقل من الكارثة، الاندبنت العربية، الجمعة ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٠. متاح على الرابط :

<https://www.independent-arabia.com/node/179506>

من المتعاطين الذين تم القبض عليهم خلال العام ٢٠١٨ كانوا عاطلين عن العمل، وبلغت أعمار ثلثهم بحدود ٢٥ عاما أو أقل، كما ذكرت محكمة إستئناف البصرة إن ٩٠٪ من المعتقلين بتهمة تعاطي المخدرات خلال العام ٢٠١٨ كانوا عاطلين عن العمل<sup>(٢٧)</sup>.

وعليه يمكن إجمال أهم الأسباب الرئيسة لانتشار المخدرات في العراق بعد العام ٢٠٠٣، إلى النقاط التالية<sup>(٢٨)</sup>:

- ١- الهروب من الواقع الذي يعيشه المتعاطي
- ٢- البطالة وارتفاع نسب الفقر
- ٣- البحث عن النشوة والسعادة
- ٤- اصدقاء السوء والعلاقات الإجتماعية غير المنضبطة أخلاقيا
- ٥- الأمية وضعف المستوى التعليمي .
- ٦- سهولة الحصول على المخدرات
- ٧- وجود عناصر وعصابات تسعى لنشر المخدرات واستدراج غير المتعاطين وتوفير البنية المناسبة لتحويلهم لمتعاطين.
- ٨- ضعف المراقبة الأمنية
- ٩- التفكك الاسري والعائلي وتراجع دور الأسرة إجتماعيا
- ١٠- الإدمان وصعوبة الخلاص منه بسبب قلة الوعي المجتمعي والوصم الإجتماعي الملازمة للمدمن حتى بعد التعافي.

**المطلب الثالث: التداعيات الإجتماعية لظاهرة المخدرات وسبل**

**مواجهتها**

إن الاسباب البنيوية لتنامي ظاهرة المخدرات في العراق وإنتشارها يبين لنا إن حجم المشكلة وترابطها وتداخلها أفرز تداعيات خطيرة لتلك الظاهرة والتي تركت تداعيات متعددة ومتنوعة توزعت بين الجانب الأمني والأقتصادي والصحي والأجتماعي، ونظرا لصعوبة البحث فيها مجتمعاً فقد إرتأينا البحث في الجانب الإجتماعي كونه بوابة لتأثيرات الأخرى بشكل أو باخر، ولكون الجانب الإجتماعي هو مكمن الخطورة في ازدياد عدد المتعاطين للمخدرات، وهذا ما سنحاول البحث فيه من

(٢٧) مصعب الألوسي ، الفساد وضعف سيادة القانون في العراق وتفاقم ظاهرة المخدرات، ١٨ ديسمبر ٢٠١٨. متاح على الرابط: <https://agsiw.org/ar/iraqs-corruption-and-rule-of-law-deficits-nourish-a-worsening-drug-problem-arabic>

(٢٨) ناطق حمدان مطرود، الأثار النفسية والجسدية لتعاطي المخدرات وعلاقتها بالجريمة، قسم التوجيه والعمليات النفسية ، وزارة الداخلية، ٢٠٢٣/١٢/١٣. متاح على موقع وزارة الداخلية- قسم التوجيه والعمليات النفسية <https://www.facebook.com/profile.php?id=100068916741693>



خلال هذا المطلب.

### أولاً: التداعيات الاجتماعية لظاهرة المخدرات في العراق.

غالباً ما تبدأ تدمير الأمم متى ما تم تدمير مجتمعاتها، وهذا ما حصل في العراق فهناك قوى خارجية تحاول تدمير العراق من الداخل، عبر عدة أساليب من ضمنها الإتجار بالمخدرات، الذي يحقق لتلك القوى والخارجية هدفين تدمير المجتمع وإستنزاف للموارده، ولإثبات صحة هذا الرأي من الضروري البحث في تداعيات وتأثير المخدرات إجتماعيا وتداخل تلك التأثيرات الإجتماعية على الجوانب الإقتصادية والصحة والنفسية والمالية، والتي يمكن تحديدها بالآتي<sup>(٢٩)</sup>:

(٢٩) ينظر في هذا: - محمود السيد علي، المخدرات تأثيراتها وطرق التخلص الآمن منها، مركز الدراسات والبحوث، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض: ٢٠١٢)، ص ١٥-١٦.  
ريما مظفر خليل، حكم تعاطي المخدرات وفق المنظورين الإسلامي والوضعي، وقائع بحوث المؤتمر العلمي الموسوم (أخطار وتحديات انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية)، المجلد الاول، (مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق: ٢٠٢٤)، ص ٥٣٤-٥٣٥.  
عدنان مصطفى ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧-١٨.

- ١- فشل الحياة الزوجية: إذ ينتشر الطلاق بين المدمنين بنسب أعلى من انتشاره بين غير المدمنين.
- ٢- انتشار ظاهرة التفكك الأسري: اذ يؤدي التعاطي الى اضطراب بنية الأسرة مع ازدياد وتيرة المشكلات المادية والعاطفية والدراسية والأجتماعية، والصحية.
- ٣- إضطراب التوازن الاجتماعي: يعتاد البعض من المدمنين على تأجيل مواجهة الواقع أو المشاكل المحيطة بهم وذلك بالهروب منها ومن ثم يتعزز لديهم السلوك الانسحابي وتضعف إمكاناتهم وقدراتهم النفسية اللازمة للعيش باتزان مقبول في المجتمع.
- ٤- إختلال العلاقات الإجتماعية: إستمرار تناول المخدرات يؤدي إلى الإدمان إحيانا والذي يفضي إلى التعود النفسي مما يجعل المدمن في حالة نفسية غير مستقرة أو غير متوازنة الأمر الذي يجعل علاقاتهم مع الآخرين باضطراب وأحيانا تؤدي بهم للقيام بسلوك يتنافى والأعراف الإجتماعية.
- ٥- الإختلال القيمي: عبر إختلال العلاقة بالآخرين وتراجع الإلتزام بالضوابط والأعراف الإجتماعية والميل إلى التمرد على القيم الإجتماعية، والجنوح نحو سلوك منافي لقيم المجتمع، وازدياد السلوكيات المنحرفة، وازدياد مستوى الجريمة .

- ٦- تراجع دخل الفرد: إذ إن ما يميز المدمن أو المتعاطي هو إزدياد مشكلات العمل والمساهمة بفقدان العديد من الوظائف، وأجمعت الدراسات على إن الإفراط في التناول يؤدي إلى: - الإقلال من كفاءة العمل، - زيادة نسبة الغياب عن العمل، - الإكثار من المشاكل ذات الصلة بالآلة أو بالآخرين، - تضاعف احتمالات التعرض لإصابات اثناء العمل.
- ٧- أما في ميدان الإنتاج: فإن المدمن او المتعاطي يساهم أكثر من غيره بالخسائر المادية وذلك لفقدان الإلتزام وضعف الشعور بالمسؤولية، الأمر الذي يتسبب بالخسائر الإقتصادية نتيجة لسوء تكييفهم مع بيئة العمل.
- ٨- الإحساس بالعصبية وتضاعف شعور الأنا والإحساس بالتنبيهات الخارجية التي تشوه أو تريك جميعها التقديرات اللازمة للتعامل مع المواقف الحياتية، الأمر الذي يزيد بشكل او باخر نسب ارتكاب الجرائم لاسيما المتعلقة بالقتل والسرقة والإغتصاب وأحيانا يفضي بهم هذا الإحساس إلى الإنتحار، ولعل هذا ما يوضح إرتفاع نسب الإنتحار في العراق مؤخرا.
- ٩- إرتفاع الإنفاق الحكومي: وذلك لأن مكافحة المخدرات تتطلب مضاعفة الإنفاق المالي الحكومي من قبل الدولة لكون عملية مكافحة المخدرات تتطلب زيادة الإنفاق على أجهزة الرقابة والعاملين على مكافحة المخدرات، وإيجاد مراكز متخصصة لمعالجة المدمنين، الأمر الذي يشنت الإنفاق الحكومي وميزانية الدولة بهذا الإتجاه.
- ١٠- سلاح فتاك يستعمل كأداة لتدمير شباب العراقي دينيا وعقليا، وفكريا وماديا، وهذا ما بدا واضحا من خلال اختلال منظومة القيم الإجتماعية
- ١١- يعيش متعاطي المخدرات دائما في حالة هلوسة سمعية وبصرية، وتخيل لأشياء لا وجود لها في الحقيقة، مما يفضي الى ضعف التركيز وكثيرة النسيان واحيانا يقود الى الجنون، وفقدان العقل،

فضلا عن التهابات في خلايا الدماغ وتآكلها، وجزء منها يأتي بسبب قلة النوم

١٢- تأثيرات صحية واضحة: منها تلف الأسنان، واضطرابات وأمراض

جسدية شديدة، نوبات سقوط صرعية،

وأمراض في القلب اضطرابات في الجهاز الهضمي

وتليف الكبد التهابات المعدة المزمن.

يتضح من خلال ما سبق ان هذه التداعيات هي

تدمير للمجتمع صحيا، ونفسيا، واقتصاديا، والأخطر

ما فيها إنها موجه نحو الشباب، والمنعطف الآخر في هذه الظاهرة

إنها بعد أن كانت تروج ضمن أروقة محددة أصبحت خلال السنوات

الاخيرة وتحديدا بعد أزمة جائحة كورونا يتم الترويج عنها في المدارس

والجامعات، الذي عمد فيه المروجون إلى إختراق المؤسسات التعليمية

من خلال إستغلال الطلاب للترويج والتعاطي، وقد أكدت السلطات

الرسمية على لسان وزارة الداخلية إن المدارس أصبحت أيضا بيئة

لتعاطي المخدرات، والأخطر ما في الموضوع إن التعاطي لم يقتصر على

الذكور بل شمل الفتيات، وهذا مؤشر على تراجع القيم الإجتماعية

وإختراق الشباب العراقي بشكل خطير الذي ينم عن تراجع دور الأسرة

وعجزها عن القيام بدورها التربوي والتوعوي، وإحيانا يرجعها الباحثين

المختصين بعلم الإجتماع إلى أن ارتفاع نسبة الفقر في العراق يجعل من

الشباب العراقي فريسة لمروجي المخدرات، الذين عملوا في احيان كثيرة

على تحويل المتعاطي الى مروج، وهنا أحد مكامن الخطورة<sup>(٣٠)</sup> ، ولعل

السبب في هذا يعود إلى إن المتعاطي غالبا ما يكون شخصا منبوذا

إجتماعيا سواء من قبل المجتمع أو الأصدقاء الأمر الذي يجعل عملية

تحويل المتعاطي إلى مروج ومتعاطي بذات الوقت عملية يسيرة<sup>(٣١)</sup> ، وهذا

ما يكشف حجم التعقيد بمشكلة المخدرات والذي يستلزم إتخاذ جملة

إجراءات للحد منها والتقليل من خطورتها، وهذا ما سنحاول البحث فيه.

**يعيش متعاطي المخدرات  
دائما في حالة هلوسة سمعية  
وبصرية، وتخيل لأشياء لا وجود  
لها في الحقيقة**

(٣٠) المخدرات في العراق .. تجارة  
بالأطنان و«ضعف» في الإجراءات،  
قناة الحرة، ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤.  
متاح على الرابط: <https://www.alhurra.com/iraq/10/2024/>

(٣١) مؤيد جبار حسن، اثر  
تعاطي المخدرات في المجتمع  
العراقي : الأسباب والحلول،  
مؤسسة دار الإسلام الثقافية  
الخيرية. متاح على الرابط:  
<https://darislam.org>

## ثانياً: وسائل الحد من ظاهرة المخدرات في العراق

تكمن الصعوبة في محاربة تجارة المخدرات وأثارها من وجهتين الأولى هي إن ممارسة هذه التجارة تكون في الخفاء وبعبداً عن أعين الرقابة الأمنية وإن معظم تجار المخدرات لديهم إمكانيات مادية ووسائل لوجستية، ربما يفوق قدرة بعض الحكومات في المنطقة العربية واصبحت لها أذرع في الدول المجاورة للعراق، فضلاً عن توظيف تجارة المخدرات من قبل الجماعات الإرهابية العابرة للحدود وهذه الجماعات لا تعترف بالكثير من القواعد التي يدار من خلالها النظام الإقليمي، أو الدولي ولا تعترف بالكثير من الأسس التي يتم إعتماها بين الدول الوطنية الطبيعية، والثانية تكمن في التخلص ومعالجة آثار هذه الظاهرة سواء على مستوى الافراد والجماعات امر بالغ الصعوبة نظراً لان معالجة الادمان يأخذ وقت طويل جداً ويحتاج الى امكانات مادية وصحية هائلة ومراكز لمعالجة الادمان ويعزف الكثير من المتعاطين للمخدرات عن الاعتراف بذلك اما خوفاً من الإجراءات الأمنية، أو خشية من الفضائح لما لها من تأثير على سمعة الشخص الإجتماعية داخل أسرته أو قبيلته أو مجتمعه<sup>(٣٢)</sup>.

(٣٢) ماجد حميد خضير ،  
مصدر سبق ذكره، ٣٣

يمكن تقسيم وسائل مواجهة تفشي ظاهرة المخدرات في العراق على قسمين، الاول الوسائل التوعوية والثاني الوسائل القانونية

### ١- الوسائل التوعوية :

على الرغم من الجهود الحقيقية المبذولة من قبل الجهات الأمنية سواء في ملاحقة المتورطين في الإتجار بالمخدرات أو المتعاطين، إلى جانب الجهود التوعوية التي تتولى إدارتها وازارة الداخلية قسم التوجيه والعمليات النفسية من خلال الزيارات الميدانية إلى الجامعات، أو المدارس، أو بأقامة الورش والمحاضرات والندوات بشأن التوعوية بمخاطر المخدرات والتوعوية عن الطرق الحديثة بالتعاطي وانواع المخدرات الرائجة في العراق، فضلاً عن ارسال فرق متخصصة لنشر البوسترات والمنشورات التوعوية للحد من التعاطي أو الابلاغ عن

المتعاطين أو المروجين، كذلك القيام بالزيارات الميدانية للأسواق الشعبية، أو أثناء المناسبات الدينية للتوعية بمخاطر المخدرات. كذلك ضرورة العمل على تفعيل التوعية الإعلامية والبرامج التعليمية في المؤسسات الحكومية وتحديدًا في وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية كونهما تضم الفئة المستهدفة من الإتجار بالمخدرات، إلى جانب انتشار المخدرات فيها بشكل لافت للنظر، ولوصفها حجر الأساس في الوقاية من المخدرات، ومساعدة الأفراد في تجاوز خطورة الإدمان وتعاطي المخدرات<sup>(٣٣)</sup>، وبالفعل بدأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعقد العديد من ورشات العمل والمحاضرات والندوات بهذا الشأن بناء على توجيهات مستشارية الأمن القومي العراقي، وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية لتوعية الشباب الجامعي بمخاطر المخدرات في العراق، ولم تقتصر حملات التوعية عند حدود الجامعات بل شملت المدارس الثانوية ولكلا الجنسين ولاسيما في المناطق التي تشخص الأجهزة الأمنية إنتشار المخدرات فيها.

(٣٣) ياسر خالد وهيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

إلا أن تلك الجهود المبذولة لا توازي حجم الإنتشار الواسع للمخدرات في العراق، ولا الزيادة المفرطة بحجم المتعاطين، والذي طال المراهقين إلى جانب الشباب، بالتالي فالعراق بحاجة إلى جهد توعوي وتحشيد إجتماعي ضد المخدرات، يرافقه تطبيق قوانين صارمة ودعم القرار السياسي العراقي بمحاربة المخدرات من قبل المؤسسات غير الرسمية (القوى الدينية، المؤسسة القبلية، ومؤسسات المجتمع المدني) لكون قرار مكافحة المخدرات يصطدم بشبكة الفساد المالي والإداري الذي أقام شبكة علاقات مع تجار المخدرات التي هي في جزء كبير منها عابرة للحدود، ولعل هذا ما يبرر عجز المؤسسات الرسمية في كثير من الأحيان عن حل تلك الإشكالية، وهذا ما يؤكد عليه العديد من النخب السياسية التي ترى بان تجارة المخدرات تدار من قبل شبكات الفساد المالي والاداري والتي تحاول الحكومة تنجيد جهودها للحد من نشاطاتهم المشبوهة، ولعل هذا ما يبرر إن مكافحة المخدرات وملاحقة تجار المخدرات غالبا ما ينتهي به المطاف الى القبض على صغار التجار<sup>(٣٤)</sup>.

(٣٤) أحمد السهيل، مصدر سبق ذكره.

## ٢- الوسائل القانونية

تزامنا مع إتساع وإنتشار المخدرات في العراق والذي أخذ حيزا واسعا مع بدا الحرب على تنظيم (داعش) الإرهابي وما بعدها الأمر الذي دفع السلطات الإتحادية إلى اصدار حزمة من اليات المكافحة منها ما كان باطار قانوني تمثل باصدار قانون رقم (٥٠) سمي قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي لسنة ٢٠١٧.

لكن سبق هذا القانون أنشاء اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات وسوء إستخدام العقاقير برئاسة وزارة الصحة وبقرار من مجلس الحكم في العام ٢٠٠٤، وترأس اللجنة آنذاك وزير الصحة وممثلين عن مستشارية الأمن الوطني، وزارة الداخلية، وزارة التربية وزارة التعليم العالي وزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى وزارة الشباب والرياضة، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وجهاز المخابرات وزارة الخارجية، وامانة بغداد وممثلي الوقف الشيعي والسني ، إلى جانب عضوية المستشار الوطني للصحة النفسية، ومدير برنامج المخدرات، ومدير معهد الطب العدلي، وممثل من الدائرة الفنية لوزارة الصحة، وركزت اللجنة على الموضوعات والإنجازات التالية<sup>(٣٥)</sup>:

(٣٥) عدنان مصطفى ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.

- كتابة مسودة قانون مكافحة المخدرات تحت إشراف اللجنة الوطنية العليا والذي تم اقراره في البرلمان وتم نشره في الجريدة الرسمية والذي وضع هيكلية إلى اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات برئاسة وزير الصحة وعضوية مدراء عامين من وزارات مختلفة وتجتمع اللجنة أربعة الى ست إجتماعات سنويا ويتم تعميم توصياتها من خلال الامانة العامة لمجلس الوزراء
- إنشاء لجان فرعية منبثقة عن اللجنة الوطنية العليا في جميع محافظات العراق برئاسة مدير عام دائرة الصحة وعضوية ممثلين من مختلف الوزارات
- تحديث الجداول الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وحسب حاجة البلاد وتحديثات مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة

## والمخدرات والهيئة الدولية لمراقبه المخدرات.

يتضح من خلال حجم الجهات المشتركة بالعمل إلى تعدد مصادر الخطر المتأتي من المخدرات فضلا عن الحاجة إلى العمل المشترك في إطار العمل التعاوني المتكامل، إذ لا يمكن أن تكون برامج مكافحة بيد القطاع الصحي، بل يجب أن تكون للسلطة التشريعية والقضائية والوزارات المعنية والطب الشرعي والحكومات المحلية دورا في عملية صنع القرار، مع أهمية تعزيز دور السلطات المحلية إلى جانب السلطات الإتحادية في مكافحة المخدرات، لاسيما وإن أمن المحافظة (الشرطة المحلية) هي المعني المباشر في ضبط الأمن<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٦) عدنان مصطفى ياسين، المصدر السابق، ص ٢٠.

كذلك الإستمرار بتعزيز عمل الاجهزة والمؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات المنصوص عليها في القانون العراقي، وهي كلا من<sup>(٣٧)</sup>:

(٣٧) ياسر خالد وهيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥-١٣٠.

• الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية: أنشئت بناءً على نص المادة (٣) من قانون المخدرات النافذ، وجاءت تأسيسها إستجابة لما أقرته الإتفاقية الدولية المعنية بمكافحة المخدرات واعد تشكيلها خطوة مهمة للمشرع العراقي لمكافحة إنتشار المخدرات، لكونها تضم الجهات الرسمية المعنية بمكافحة المخدرات على أن تكون برئاسة وزير الصحة، ويكون وكيل وزير الداخلية نائبا للرئيس، مدير عام دائرة الأمور الفنية في وزارة الصحة عضوا، والمستشار الوطني للصحة النفسية عضواً، على أن يكون هناك ممثل من كل الجهات من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون المخدرات، على أن لا تقل درجته عن مدير عام وشملت كلا من: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة العدل وزارة المالية، والهيئة العامة للكمارك، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة، وجهاز الأمن الوطني، والمديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية، ومدير عام دائرة الطب العدلي، وممثل عن نقابة الصيادلة وممثل عن الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في إقليم كردستان، هدف هذه الهيئة وضع سياسة عامة للحد من انتشار وتعاطي المخدرات في العراق وتنسيق

الجهود الدولية والإقليمية للتعاون في مجال مكافحة المخدرات ، كذلك وضع الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات، وسوء إستعمال المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية ، فضلا عن إتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية، على وفق المنهج العلمي والإصلاحي والعلاجي للمدمنين، وتضمن برنامج الهيئة تنظيم الإحتفال الوطني السنوي باليوم العالمي لمكافحة المخدرات، بهدف نشر التوعية العامة بمخاطر تعاطي المخدرات أو الاتجار غير المشروع ، وهدفت الهيئة إلى تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مختلف مجالات مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وسوء استعمالها وإجراء مسابقة سنوية، مع اقتراح إنشاء وتطوير المؤسسات الصحية العراقية الخاصة بمعالجة المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتأمين احتياجاتها الأساسية من الملاكات المؤهلة من الأجهزة والمعدات الضرورية ، كذلك هدفت الهيئة إلى التعاقد مع الخبرات الوطنية العراقية ذات المؤهلات العلمية والعملية، للإفادة منهم في مجال من المجالات التي تسهم في تبيق أهداف هذا القانون، كذلك تشجيع الفرق الطبية والاجتماعية، للعمل في المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومعالجة المدمنين على المخدرات.

#### • المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة

الداخلية: تعد هذه المديرية المسؤولة عن تنفيذ السياسات التي شرعها القانون، وترسم السياسة العامة للهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، وتمثل خط الدفاع الأول الأمني المعني بمكافحة المخدرات يراسها ضابط من ذوي الخبرة والاختصاص، وحددت مهام هذه المديرية بمهام رئيسة، هي: مكافحة الجرائم المعاقب عليها في هذا القانون وضبط مرتكبها، وضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الإتجار بها بشكل مخالف لأحكام هذا القانون ، التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ومع نظيراته في الدول الأخرى والهيئات الدولية والإقليمية المختصة في شؤون المخدرات



والمؤثرات العقلية، كذلك توثيق البيانات عن العراقيين أو الأجانب المحكومين عن جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية ومتابعة نشاطاتهم الحاضرة للوقاية من عودتهم إلى إرتكاب جرائم جديدة واتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتلك الوقاية، ومراقبة الناقلين التجاريين للحد من عدم إستخدام وسائل النقل في إرتكاب الجرائم المعنية بنقل وترويج المخدرات، فضلا عن تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية المعنية في شؤون المخدرات للتعرف على شبكات الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتنفيذ إتفاقيات التعاون القانوني والقضائي والأمني وتسليم المجرمين مع الدول الأخرى، التنسيق والتعاون والتوجيه ومتابعة نشاطات مديريات شرطة مكافحة المخدرات في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع، أو سوء استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية وتبادل المعلومات والإحصائيات معها لتوحيدها ضمن التقرير السنوي عن موقف العراق في هذا الشأن، كذلك نص على التعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة وتنظيم الدورات التدريبية للملاكات الأمنية العراقية، بما تطور مؤهلاتهم وينمي خبراتهم في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع أو سوء إستعمال المؤثرات العقلية. كذلك ضرورة تأسيس مديرية شرطة في كل محافظة بمستوى قسم، يرأسها ضابط من ذوي الخبرة والإختصاص تتخصص في شؤون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ترتبط إدارياً بمدير شرطة المحافظة وفتياً بالمديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية.

● مركز تأهيل المدمنين: جاء تأسيسه استنادا الى نص القانون العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ المادة (٧) الفقرة أولاً على تأسيس تشكيل آخر لمكافحة المخدرات، والذي عد خطوة متقدمة في وسائل الحد من ظاهرة المخدرات كون المدمنين بحاجة إلى بنية مناسبة لإعادة تأهيلهم بالمجتمع وإدماجهم وجعلهم أعضاء فاعلين فيها والتخلص من عقدة الادمان، حيث يتولى المركز تأهيل واصلاح المدمنين بعد إخراجهم

بقرار قضائي أو اطلاق سراحهم بعد إنتهاء مدة محكوميتهم من دائرة من المستشفى، أو بالتنسيق مع وزارة الصحة، ليتم إخضاعهم لبرنامج تأهيلي من خلال اخصائيين نفسيين واجتماعيين مع إمكانية توفير مهنة ملائمة لتشغيلهم، وتوفير دخل مناسب لمعيشتهم ومراقبة تنفيذ برامج الرعاية اللاحقة من بعد علاجهم.

يتضح لنا إن الوسائل القانونية جاءت محكمة وشاملة لكل وسائل محاربة المخدرات وأدوات الحد منها سواء على مستوى السياسة العامة الداخلية أو على مستوى التعاون الدولي والإقليمي وجاءت الية المكافحة لتتراوح بين إعاقة العوامل المؤدية للإتجار والتعاطي، وبين تنشيط العوامل المؤدية إلى عدم الإتجار والتعاطي<sup>(٣٨)</sup>.

لكن مع مرور سبعة سنوات على تطبيق قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠، لسنة ٢٠١٧ ونظرا للثغرات التي واجهت الجهات المعنية في تطبيق القانون فأن وزارة الداخلية قدمت مقترحا لتعديله، وجاءت موافقة مجلس الوزراء في (١٧/٩/٢٠٢٤) على مشروع قانون التعديل الأول لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، وأكد رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، إن هذا التعديل يهدف إلى رفع مستوى دائرة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، لتتمكن من مواجهة هذه الآفة الخطيرة، ومع استمرار السلطات العراقية في خططها لمكافحة المخدرات، أكد وزير الداخلية عبد الأمير الشمري، إن الحكومة وضعت استراتيجية للعام ٢٠٢٥ للقضاء على انتشار المخدرات، من ضمنها ضبط الحدود الإقليمية مع كل من سوريا وإيران والسعودية والكويت، والسيطرة على المنافذ الحدودية، وتأتي هذه الاستراتيجية ضمن سياق السلطات الحكومية للحد من تنامي ظاهرة المخدرات<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٨) اسراء علاء الدين نوري، ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وآليات الحد منها، المؤتمر العلمي الموسوم (اخطار وتحديات انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية)، المجلد الاول، (مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق: ٢٠٢٤)، ص ٤٣.

(٣٩) المخدرات في العراق .. تجارة بالأطنان و«ضعف» في الإجراءات، مصدر سبق ذكره.

## الخاتمة:

اصبح موضوع مكافحة المخدرات والادمان ليس لدوافع مجتمعية أو صحية أو اقتصادية او حتى سياسية بل أصبحت لدوافع أمنية فالدولة عندما تطورت وظائفها وانتقل معها تطوير مفهوم الأمن إلى الأمن الإنساني أصبح من الضروري البحث بكل ما يضمن سلامة المواطن من الأخطار مع الإلتزام بضرورة شروط الرفاهية الإجتماعية وفي هذا السياق فإننا نرى إن إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق أصبحت تحدي ومعضلة توازي ظاهرة الإرهاب بل هي أكثر بأساً منه لكون الإرهاب إلى حد كبير عدو واضح المعالم إلا أن الإدمان وتعاطي المخدرات وتعاطيها وترويجها يتم بطرق سرية فضلا عن استخدام وسائل التواصل الإجتماعي والإنترنت للجذب أكبر عدد من الشباب فضلا عن نقل المخدرات بطرق ذكية ومتطورة مما يعقد من مشهد القضاء على تجارة المخدرات، والمنعطف الاخطر إن هناك نوع التعاون المباشر أو غير المباشر بين شبكات الإتجار بالمخدرات وبين المنظمات الارهابية، لذا فإن العراق أمام تحدي يهدد أمنه الوطني والقومي، فهو بين التحديين الارهاب وتجارة المخدرات، فالإرهاب نجح العراق في قطع اشواط كبيرة في القضاء عليه، أما المخدرات فهناك تحدي كبير ليس بسبب إرتفاع نسبة المتعاطين فحسب، لكن لطبيعة تأثيراته الإجتماعية والإقتصادية والنفسية والصحية، والأكثر خطورة تأثيراته على القيم المجتمعية وهذا الأخير يترك تأثيراته على تراجع التعليم بسبب تحول المتعاطي إلى شخص غير فاعل ومنكفأ على ذاته، فضلا عن إرتفاع نسبة العنف الأسري، وإنتشار حالات الطلاق.

## الاستنتاجات:

- إن المخدرات أحد المصادر المهمة لتدمير الصحة البدنية والنفسية - إن المخدرات أحد الأسباب الرئيسية للقضاء على المجتمعات بسبب إقصاء جيل من المتعاطين عن المشاركة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في بناء الدولة
- إن المخدرات عامل أساسي في إنتشار الجريمة المنظمة وحالات الإنتحار والفساد الأخلاقي لكونها تؤثر على العقل وتغيبه عن الواقع
- استمرار التعاطي يفضي إلى خسارة اقتصادية فضلا عن خسارة القدرات الشابة والتي هي تقع ضمن قائمة أولويات تجار المخدرات الذي يسعون إلى إستدراجهم إلى الإدمان لكي يصبحوا لاحقا أحد المتعاطين الذي يمدون عصابات الإتجار بالمخدرات بمصادر التمويل
- إستمرار تخلي الأسرة عن دورها في التصدي لهذه المرض يعد مشكلة صعبة إيجاد

الحل لها فالجهد الحكومي لوحده يبقى دون تطلعت المجتمع العراقي دون تدخل الأسرة،  
فالمشكلة اساسها الاسرة.

### المقترحات:

- ضرورة تكثيف حملات التوعية المجتمعية بمخاطر المخدرات
- ضرورة توفير الحماية للأجهزة الأمنية فهم خط الصد الأول لتجار المخدرات.
- ضرورة أخذ زمام المبادرة من قبل رجال القبائل والعشائر في توفير الدعم والحماية للأجهزة الأمن في أداء دورهم، فضلا عن توفيرهم الدعم في المناطق الذي ينشط بها المخدرات، لاسيما وإن المخدرات تنشط في جنوب العراق، الذي يمتاز غالبية مجتمعه المحلي بالطابع القبلي.

### قائمة المصادر:

#### المعاجم:

- ١- ابن منظور، لسان العرب، ادا ب الحوزة، المجلد الرابع، (ايران:١٩٨٤).

#### القوانين

- ٢- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠، لسنة ٢٠١٧.

#### الكتب:

- ١- محمود السيد علي، المخدرات تأثيراتها وطرق التخلص الأمن منها، مركز الدراسات والبحوث، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض:٢٠١٢).

#### الدوريات:

١. اسيل عبد الامير عبد علي، المسؤولية الجزائية المترتبة على تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٣، (مركز حمورابي للدراسات، العراق: خريف/٢٠٢٢).
٢. امين مخفوظي، البنية الاسرية وعلاقتها بتعاطي المخدرات لدى المراهقين: دراسة ميدانية تحليلية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٣، (مركز حمورابي للدراسات، العراق: خريف/٢٠٢٢).
٣. عدنان مصطفى ياسين مشكلة المخدرات وأثرها في الامن الإنساني للمجتمع العراقي، مجلة حوار الفكر، العدد ١٨، (المعهد العراقي للحوار، العراق: حزيران/٢٠٢٣).

٤. ضفاف كامل كاظم ، ظاهرة المخدرات في العراق وأثرها على الأمن الوطني العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد ١٣ ، (كلية القانون والسياسية، الجامعة العراقية: ٢٠٢٢).

٥. عيشة علة، استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة توافقا مع تحديات جائحة C.VID-١٩ من وجهة نظر المدراء والمدرسين ومستشاري التربية (دراسة ميدانية)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٣، (مركز حمورابي للدراسات، العراق: خريف/ ٢٠٢٢).

٦. عبد القادر دندن، خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال افريقيا نموذجا، مجلة سياسات عربية، العدد(٨)، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة: نيسان/ ابريل ٢٠١٤).

٧. ماجد حميد خضير تجارة المخدرات بين ذريعة التبرير وقصور الاجراءات والنصوص القانونية الرادعة: دراسة في ضوء المشتركات الاقليمية للعراق لمعالجة تحدي انتشار المخدرات، مجلة حوار الفكر ، العدد ١٨ ، (المعهد العراقي للحوار، العراق: حزيران / ٢٠٢٣).

#### الرسائل الجامعية:

٨. ياسر خالد وهيب، السياسات الوقائية للحد من انتشار المخدرات في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين: ٢٠٢٣).

#### المؤتمرات العلمية:

- ١- وقائع بحوث المؤتمر العلمي الموسوم (أخطار وتحديات انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية)، المجلد الاول، (مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق: ٢٠٢٤).
- ٢- وقائع بحوث المؤتمر العلمي الموسوم (أخطار وتحديات انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية)، المجلد الثاني، (مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق: ٢٠٢٤).

#### مصادر الانترنت:

١. المخدرات في العراق .. تجارة بالأطنان و«ضعف» في الإجراءات، قناة الحرة، ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤. متاح على الرابط: <https://www.alhurra.com/iraq/2024/10>
٢. مؤيد جبار حسن، اثر تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي : الأسباب والحلول،

- مؤسسة دار الإسلام الثقافية الخيرية. متاح على الرابط: <https://darislam.org>
٣. فارس الخيام، أسباب أرقام قياسية.. الكريستال والكبتاغون يغزوان العراق ، الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤/٨/٥. متاح على الرابط <https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/5>
٤. أحمد السهيل ، المخدرات تفتك بالمجتمع العراقي وإجراءات الحكومة أقل من الكارثة، الاندبنت العربية، الجمعة ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٠. متاح على الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/179506>
٥. مصعب الألوسي، الفساد وضعف سيادة القانون في العراق وتفاقم ظاهرة المخدرات، ١٨ ديسمبر ٢٠١٨. متاح على الرابط: <https://agsiw.org/ar/iraqs-corruption-and-rule-of-law-deficits-nourish-a-worsening-drug-problem-arabic>
٦. ناطق حمدان مطرود، الآثار النفسية والجسدية لتعاطي المخدرات وعلاقتها بالجريمة، قسم التوجيه والعمليات النفسية ، وزارة الداخلية، ٢٠٢٣/١٢/١٣. متاح على موقع وزارة الداخلية- قسم التوجيه والعمليات النفسية <https://www.facebook.com/profile.php?id=100068916741693>